رقم=الوثيقة=W=EUR 46/007/2001=
بيان=صحفي=رقم=RT
=OV=مارس=آذار=OMMN=

روسيا الاتحادية – الشيشان
التحقيق الدولي وحده الكفيل بوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب
على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تتحرك الآن

حيث أنه من المقرر أن تفتتح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مناقشاتها حول الشيشان اليوم، لذا تحثها منظمة العفو الدولية على تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة والمتواصلة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في المنطقة.

وتحث المنظمة اللجنة على إجراء تحقيق دولي، دون إبطاء، في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الشيشان باعتباره الرد الوحيد الشافي على ظاهرة الإفلات من العقاب.

وبما أن اللجنة تدافع عن حقوق الإنسان، يترتب عليها واجب تذكير السلطات الروسية بأنه ليس هناك دولة فوق القانون. فعضوية مجلس الأمن الدولي لا تُعفي الدولة من واجبها في حماية حقوق الإنسان، أو تجيز لها تجاهل قرار اعتمدته اللجنة.

وإزاء الأنباء التي وردت حول الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان، اعتمدت اللجنة في العام الماضي قراراً حول الشيشان. لكن روسيا الاتحادية رفضت النظر في هذه التوصيات زاعمةً أن "القرار آنف الذكر غير مقبول بالمرة من روسيا".

وأثبتت حكومة روسيا الاتحادية أنها تفتقر إلى الإرادة السياسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان. وتواصل رفض النتائج التي توصلت إليها المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان حول التعذيب وسوء المعاملة، فيما ترفض السماح لمراقبي حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة بالدخول إلى الشيشان.

وثمة حاجة شديدة إلى إجراء تحقيق دولي لأن الهيئات الوطنية الثلاث التي شكلتها الحكومة الروسية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الجنائي المعمول به في الشيشان لم تحقق أي نتائج حتى اليوم. ولا تتمتع أي من هذه الهيئات بصلاحية إجراء تحقيقات. ولم تنشئ الحكومة الروسية أي هيئة أخرى تملك سلطة الادعاء للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في الشيشان.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن SO فقط من أصل TQM قضية جنائية، ورد أنها رُفعت ضد الجنود الروس في الشيشان، تتعلق بحقوق الإنسان. أما الباقي فهي قضايا جنائية تتعلق أساساً بأمور داخلية، مثل ممارسة الترهيب في الجيش. ولم يُفتح أي تحقيق قط ضد موظفي وزارة الداخلية أو عناصر الجيش بتهمة ممارسة التعذيب. وحتى اليوم لم تتم إدانة أي جندي أو شرطي روسي في محكمة قضائية بتهمة ارتكاب جرائم ضد المدنيين في الشيشان.

ولدى منظمة العفو قناعة بأن أي تحقيقات محلية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ستظل غير فعالة. وفي العام الماضي، صدر عن اللجنة بادرة طيبة تجاه الحكومة الروسية عندما أوصت ببذل جهود تقودها روسيا لتقديم الجناة إلى العدالة. فتجاهلتها الحكومة الروسية واستمرت في عملها وكأن شيئاً لم يكن. أم الآن فقد انتهى وقت التجارب وينبغي على اللجنة أن تكون مخلصة لمعاييرها المتعلقة بالمساءلة والعدالة من خلال إجراء تحقيق دولي.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء انعدام الثبات والشفافية في المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الجنائية، والتي تقدمها السلطات الروسية. ففي تصريح أدلت به الحكومة الروسية أمام أعضاء اللجنة في مارس/آذار OMMN، زعمت أن ثماني قضايا وصلت إلى المحكمة، بينما صرح النائب العام العسكري الروسي في OO مارس/آذار OMMN أن OM قضية قد أحيلت إلى المحاكم. ولا تعرف منظمة العفو الدولية شيئاً عن الطبيعة المحددة للتهم في هذه القضايا، لأنها لم تُنشر على الملأ.

وقد تلقى مكتب فلاديمير كالامانوف الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية المعني بحقوق الإنسان في جمهورية الشيشان NOMMM شكوى قدمها مدنيون، يتعلق NOMM منها بعمليات الاعتقال التعسفي وحوادث "الاختفاء". ومع ذلك فإنه اعتباراً من يناير/كانون الثاني OMMN، أجرت النيابة العامة أقل من NRM تحقيقاً في حوادث "الاختفاء". وغالباً ما يتم إقفال هذه التحقيقات بسرعة، رغم أن أكثر من ألف شخص كانوا قد "اختفوا" خلال النزاع ما زالوا في عداد المفقودين.

ولا تفي هذه الجهود بالغرض قياساً على ضخامة الجرائم المرتكبة، ومن بينها ثلاث مجازر معروفة جيداً وقعت في مرحلة سابقة من النزاع، وعمليات التعذيب المستمرة في الحجز، كذلك حجم الشكاوى المدنية المقدمة.

وتعتقد المنظمة أن التحقيق الدولي في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في الشيشان يجب أن يتخذ شكل فريق من الخبراء والمحققين الدوليين المستقلين، ومن ضمنهم خبراء في حقلي الأدلة الجنائية والطب، على أن يُخول الفريق بأخذ إفادات الضحايا الأفراد، فضلاً عن معاينة أماكن

الاعتقال ومواقع القبور الجماعية في الشيشان. وستُقدّم نتائج هذا التحقيق الدولي الأساس الواقعي للملاحقات القضائية المستقبلية المتعلقة بجرائم محددة، وستُعجّل بعملية ضمان تقديم الجناة إلى العدالة في محكمة قضائية.

خلفية
استمرت منظمة العفو الدولية خلال الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة في توثيق الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية في الشيشان بما فيها: الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وحوادث "الاختفاء" وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والهجمات التي شُنت بصورة مباشرة أو بلا تمييز ضد المدنيين خلال العمليات العسكرية.

ولم تشهد هذه الممارسات تراجعاً منذ الأشهر الأولى للحرب، بل أصبحت جزءاً مألوفاً من العمليات الروسية. وقد انتهك المقاتلون الشيشان القانون الإنساني عبر تقاعسهم عن الحفاظ على الحصانة الواجبة للمدنيين، خلال الهجمات التي شُنت على المواقع الروسية، من خلال مهاجمة المدنيين الذين يعملون في الإدارة المحلية بالشيشان وإساءة معاملة وقتل الجنود الروس الذين أسرهم هؤلاء المقاتلون.

وتواصل القوات الروسية، خلال "عمليات التطهير" (تسمى بالروسية Zachistka) التي تقوم بها في المدن والقرى، حملات الاعتقال التعسفي واستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين. وبحسب وزارة الداخلية، اعتُقل بنهاية الصيف الماضي، NRMMM شخص في الشيشان لصلتهم بالنزاع. وبحسب ما ورد تعرض معظمهم للضرب أو التعذيب أثناء اعتقالهم بمعزل عن العالم الخارجي غالباً في حفر مؤقتة حُفرت في المواقع التي ترابط فيها الوحدات العسكرية الروسية أو بالقرب من نقاط التفتيش العسكرية الروسية. وفي معظم الأحيان يتم ابتزاز الرشاوى من أقارب المعتقلين مقابل إطلاق سراحهم.

كذلك تعرض الرجال والنساء والأطفال للتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب في الحجز في "معسكرات التصفية". و"اختفى أكثر من NMMM شخص في الحجز بكل بساطة. ويبيع الجنود فيما بعد جثث بعض الأشخاص الذين "اختفوا"، بعد أن اعتقلتهم القوات الروسية، إلى أقاربهم أو يعثر عليها في قبور جماعية. وتستمر عمليات القصف في عدة مقاطعات وقد أسفر انفجار الألغام الأرضية عن مقتل عدد لا يُحصى من المدنيين أو إصابتهم بجروح.

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org